



من رئيس الحكومة
الى السيدات والسادة الوزراء
وكتاب الدولة والولاة ورؤساء الجماعات المحلية
ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية ورؤساء الهيئات العمومية

الموضوع: حول وضع خطة للاقتصاد في الماء لمجابهة الشح المائي

المراجع:

- الدستور وخاصة الفصل 43 منه
- مجلة المياه الصادرة بالقانون عدد 16 لسنة 1975 المؤرخ في 31 مارس 1975 كما تم إتمامها وتنقيحها بالنصوص اللاحقة وخاصة الفصل 86 منها
- محضر المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 17 جويلية 2023 حول خطة مجابهة الشح المائي ببلادنا والمخصصة لخطة ترشيد استخدام المياه

وبعد،

تبعاً للتغيرات المناخية وتواتر سنوات الجفاف وضعف الإيرادات بالسدود مما انعكس سلباً على مخزونها المائي الذي بلغ مستوى غير مسبوق بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على تعبئة الموائد المائية الجوفية وتدني منسوبها، مما أدى إلى صعوبات في تسديد الحاجيات المائية للتزود بالماء الصالح للشرب والري، يعدّ ترشيد استهلاك الماء والضغط على الطلب في جميع القطاعات فضلاً عن استعمال المياه غير التقليدية من أولويات المرحلة المقبلة.

وفي هذا الإطار وتحسباً لاستمرار هذا الوضع وتفاقمه مستقبلاً حسب الدراسات المنجزة، يتعين أخذ كل الإجراءات اللازمة لوضع خطة عمل خاصة لترشيد استهلاك الماء بجميع المقررات الراجعة للوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية وسائر الهياكل العمومية الراجعة لكم بالنظر وذلك في أقرب الآجال بما في ذلك تركيز الحنفيات المقتصدة في الماء

وبناء منشآت حصاد مياه الأمطار من الاسطح وحفر الآبار وربطها بدورات المياه وتفادي ضياع الماء على مستوى شبكات التوزيع الداخلية وصيانتها وتحسيس الأعوان و الإطارات بضرورة الاقتصاد في الماء.

كما يتعين إدراج نقطة استهلاك الماء كنقطة قارة بجدول أعمال مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة للمؤسسات والمنشآت العمومية والهيئات العمومية على غرار استهلاك الطاقة. ونظرا لأهمية الموضوع، فالمطلوب من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية ورؤساء الهيئات العمومية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان حسن تنفيذ مقتضيات هذا المنشور بكل دقة وعناية.

رئيس الحكومة

الحكامة

أحمد الحشاني